سيرورة المعنى بين الاسم والمسمى في التراث النحوي العربي – رسالة البطليوسي أنموذجا –

أ. حامدة تقبايث

جامعة تيزي- وزو

يعد البحث في الصلة القائمة بين الاسم والمسمى من الأمور التي استقطبت اهتمام المفكرين والعلماء على اختلاف علومهم ومشاربهم؛ إذ لم ينحصر أمر البحث فيها على فئة اللغويين فقط، بل شغلت عقول الفلاسفة والمناطقة والفقهاء وعلماء الأصول والبلاغيين. ولما كانت الأسماء قوالب للمعاني ودالة عليها اقتضت الحكمة أن يكون بين هذه الأسماء وتلك المعاني ارتباط وتناسب راجعٌ إلى التأثير المتبادَل بين الطرفين سواء في الحسن أو القبح، الخفة أو الثقل.

عرفت مسألة الاسم والمسمى في الدراسات الألسنية بما يُعرف عند رائدها "فرديناند دي سوسير" بثنائية الدال والمدلول، وعند السيميائيين فيما يسمى بالتقرير والإيحاء؛ ناهيك عما تداوله أسلافنا القدماء في حديثهم عن مصطلحي الاسم والمسمى أمثال: (ابن تيمية، سيبويه، ابن السيد البطليوسي...) هذا الأخير الفقيه النحوي الذي خاض في مسألة الاسم والمسمى، وهو الأمر الذي يتضِّح لنا حينما نطَّلع على رسالة له جعل لُبَّ موضوعها هو الاسم والمسمى؛ هذا الموضوع وتلك الرسالة جعلانا نتساءل عن فحواهما، وذلك باستقصاء سيرورة المعنى بين الاسم والمسمى كما رآها البطليوسي[1] برأيه النحوي؛ وهذا ما يتيسر البحث عنه بمحاولة المزاوجة بين ما خاض فيه البطليوسي في رسالته– باعتبارها تندرج ضمن الدرس النحوي– وما اطلعنا عليه في البحث السيميائي المعاصر، من أجل الوصول إلى نتائج تقييمية هي إلى الصحة بالاتفاق أقرب. وعليه يرتكز الطرح الإشكالي لهذا

البحث حول مساءلة ثنائية الاسم والمسمى من زاوية المعنى الذي يمثِّل ركيزة الانتقال من الاسم إلى المسمى أو العكس؟ فكيف يشتغل المعنى في هذه الثنائية؟ وكيف تسهم الكفاءة اللغوية – النحوية– في إيصال المعنى المقصود من الاسم؟

1– رسالة تراثية وتواصل معاصر: قد يتبادر إلى الذهن تساؤل عن سر هذا العنوان؛ فنقول بأن هذا العنوان بمثابة محاولة تأصيل لهذه الرسالة التي نحن بصدد دراستها وتحليلها؛ إذ نريدها أن تكون نابعة من سيرورة تواصلية بين التراثي والمعاصر من خلال عقد تواصل معرفي بين مضمون رسالة البطليوسي وتلك الآراء التي تمخضت عنها الدراسات السيميائية المعاصرة.

فالرسالة لصاحبها الفقيه النحوي أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، وقد تناول من خلالها علاقة الاسم والمسمى[2] نظرا إلى كثرة الخوض في هذه المسألة التي نجد لها حديثا مستفيضا في الدراسات اللسانية فيما يعرف باعتباطية الدليل اللغوي. وقد عالج البطليوسي من خلال هذه الرسالة أسئلة تتمحور حول:

– هل يصِّح القول أن أحدهما –الاسم والمسمى–هو الآخر؟

– هل الاسم هو المسمى أم أن هذا الأمر محال؟

نجد الرسالة – رسالة البطليوسي– عبارة عن إجابة من البطليوسي على ما يعتقد في مثل هذه الأسئلة عن علاقة الاسم بالمسمى –هل أحدهما هو الآخر– وقد قابل البطليوسي هذا الرأي بالاستحالة في بداية الرسالة، مشيرا إلى أن العبارة –الدال بالمصطلح اللساني–لا تعني المعبَّر عنه – المدلول– بمعنى أن الدال لا ينطبق معنىً –كلية– على المدلول، وحجة البطليوسي هنا تظهر في رأيه أنه لو كان الاسم هو المسمى لكانت الأسماء مكتفية بذاتها فتستغني بذلك عن المسمى –المعنى– فقولنا: ماء يحصل معنى الارتواء، طعام يحصل فعل الإشباع، سُمٌ يحصل فعل الموت(...) وبالتالي من يقول ومن ينطق باللغة مادامت الأسماء مكتفية في ذاتها عن معناها ! فأكيد أنه ليس هناك من ناطق بأسماء مثل: سُمٌ، نار، ماء، سيف...

بدليل أنها تحمل معاني سلبية ونطقها يعني وقوعها، وهذا ما رأى فيه البطليوسي تعصباً وخطأً في التأويل؛ لكن لماذا؟

يرى البطليوسي بأن هناك من يقول بأن الاسم هو المسمى، ليس فقط من هذا المنطلق الذي استعرضناه آنفا وإنما من زاوية أخرى مغايرة، وهنا يأتي اجتهاد البطليوسي بعد رؤيته التنافر والتباين بين هذين الرأيين في العلاقة بين الاسم والمسمى، ويتضِّح اجتهاده من خلال تقسيمه الرأي في الموقفين ضمن 04 أبواب هي:

- الباب الأول: كيف يكون الاسم غير المسمى.
- الباب الثاني: كيف يكون الاسم هو المسمى.
- الباب الثالث: كيف يكون المسمى هو التسمية.
- الباب الرابع: كيف يكون الشيء الواحد مسمى من جهة وتسمية من جهة أخرى.

والملاحَظ أنها عناوين نجد لها حديثاً مستفيضاً في الدراسات الحديثة وهذا ما سيتضح لنا أثناء تحليلنا للرسالة انطلاقا من أبوابها الأربعة.

- **الباب الأول: الاسم غير المسمى:** رأى البطليوسي من خلاله أن الاسم غير ما يعرف بالمسمى، إذ بينهما فرق وهو نوع متداول ومعروف بين الجمهور، وفي هذا النوع يكون الاسم يراد به التسمية، أما العبارة فهي دالة على المعنى المراد تقريره في نفس المخاطَب؛ فهي علاقة قائمة على التواضع والاصطلاح؛ الأمر الذي نجده في العلاقة بين الدال والمدلول في اللسانيات وهو ما يشكل مصطلح الدليل اللغوي؛ فالدال هو الصورة السمعية، أما المدلول فهو الصورة الذهنية –المفهوم–؛ ثم تأتي بعد ذلك الدراسات التي أدرجت ما يُعرف بالمرجع الذي يشير إليه المفهوم، فالسؤال عن اسم شخص ما ليس إلا لمعرفة العبارة التي يُعبَّر بها عنه، كقولنا: زيد لذلك الرجل، فاطمة لتلك المرأة.... فنشير بها إلى ذوات معينة

فالاسم هنا هو غير المسمى وإنما يُشير إليه فقط، وهنا يمكن القول بأن علاقتهما اعتباطية، ونوضِّح ذلك في المخطط التالي:

الاسم ⟸ اللفظة التي تطلق على الذات وليست هي الذات (**المسمى**).

⇓

يراد به **التسمية** ⟸ إطلاق الاسم على **المسمى**.

⇓

المعنى الذي يريد المتكلم تثبيته في ذهن المخاطَب "**إيقاع الأثر**" –**المعنى**–

فلو لم تكن التسمية تعمل عمل الفعل –قاعدة نحوية– والاسم لا يعمل عمل الفعل لكان كل اسم هو مسمى؛ بمعنى إذا سمِّي إنسان معيَّن "يموت" فإنه ميِّت وإذا سمِّي "يحيا" فإنه يحيى ! ولو كان الاسم هو المسمى لكان الله تسعة وتسعين شيئاً وهذا كفر بإجماع.

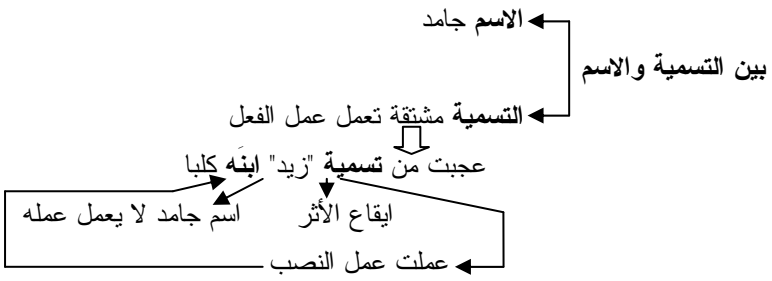

مخطط يبيِّن الفرق بين الاسم والتسمية

الباب الثاني: الاسم هو المسمى: ويتحقق هذا التطابق بين الاسم والمسمى على معانٍ ثلاث منها:

- **حينما يجري مجرى المجاز.**
- **ما يجري مجرى الحقيقة.**

ولقد تنبه المفكرون المسلمون إلى تميُّز العلامات اللغوية بقابليتها للتحول الدلالي فيما يعرف بالاتساع، الاشتراك، التضاد، المجاز(...)[3]. ومن موجبات وضع الاسم هو المسمى نجد:

1- غياب بعضها عن مشاهدة الحواس لها، فهنا تنوب في الأذهان مناب الشيء المغيَّب عنها مناب المسميات أنفسها، وهذا بموجب الاتفاق والتواضع فقولنا: (رجل، ولد، فرس، جبل...) فهي أسماء تكون صورتها في ذهن المخاطِب هي نفسها في ذهن السامع، وهنا يكون الاسم هو المسمى.

2- هذا النوع يكون فيه الاسم لازم للمسمى، فيكون بوجوده ويغيب بغيابه فالأسماء هنا تشتق من معانٍ موجودة في المسمى، فقولنا: (حيٌّ، ميِّت، ثابت متحرك...) فزوال الحياة مثلا من اسم "حيّ" فهذا لا يؤدي إلى زوال المسمى؛ لهذا فإن الاسم والمسمى هنا يتساويان صعوداً ونزولاً، وهنا يكون من الضرورة بمكان إيجاد ضرب من التأويل.

3- تذهب العرب في هذا النوع إلى أن الاسم هو المعنى الواقع تحت التسمية فالمسمى هنا هو إسقاط للتسمية، فقولنا: (زيد) يعني أنه هو هذا المسمى بهذه اللفظة [التسمية ز، ي، د] فالمسمى (زيد) كذات. وهنا يقع الاسم والمسمى مترادفين على المعنى الواقع تحت التسمية.

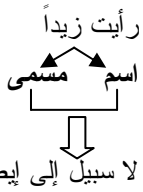

وقد رأى البطليوسي ضرورة إدخال التأويل في الوصول إلى المعنى المراد الأمر الذي أدى إلى اختلاف التأويل بين العلماء منهم: أبي عبيدة معمر بن المثنى ابن جنِّي، أبو عبيدة (...) فكل له منطلقاته التأويلية سواء من الظاهر أو من المخفي كالزيادة والإضافة، الحذف(...) وهنا يكون حال إعمال الذهن من أجل الخروج بالتأويل السليم، كأن نقول بتأويل قوله تعالى: ﴿سبِّح اسم ربِّك الأعلى﴾ فنقول: سبِّح مسمى ربِّك الأعلى؛ وكذلك قوله تعالى: ﴿وما تعبدون من دون الله إلا أسماء سميتموها﴾ أي مسميات فيكون التأويل للوصول إلى الدلالة على أنها الاسم هو المسمى أو يجوز التأويل على أن الاسم غير المسمى.

سار العرب في جعل المسمى متصورا في نفس المخاطَب بواسطة الاسم الذي يدل عليه، فقولنا (رأيت زيداً) يدل على رؤية الشخص المعني بلفظ "زيد" وهذا ما يمكن أن نراه في تأويل المجاز، فقولنا: (رأيت أسداً) يحيلنا عن طريق ضرب من التأويل الدلالي إلى معنى رؤية شخص يمتلك سمة الشجاعة. وبالنظر في الدراسات الحديثة فإنه يتراءى لنا **مفهوم الموسوعة** عند "امبرتو ايكو" وفكرة العوالم الممكنة في تقصِّي المعنى المرغوب فيه بضرب من التأويل، وكذلك نجد ابن الأعرابي يستشهد على إضافة العرب المسمى اسمه الذي يُراد به التسمية والعبارة كقولهم: (هذا ذو زيدٍ) أي صاحب هذا الاسم كأنه قيل هو سمِّي زيد. وهنا نجد لنا مجالا لعقد فسحة تأملية لِما أولته نظرية التلفظ في التداولية لمعاني الضمائر في الخطاب إذ أن الضمير بمعزل عن وروده واستعماله في الخطاب يعتبر مبهما وهذا الحديث يقودنا –كما قاد البطليوسي– إلى الحديث عن سيبويه فيما أورده من آراء حول مسألة الاسم والمسمى، ليفتح لنا مجالا لاكتشاف جوانب التأويل عنده.

يشير "نصر حامد أبو زيد" إلى أن التأويل المقصود عند سيبويه في كتابه "الكتاب" هو «الكيفية التي عالج بها سيبويه اللغة بوصفها نصاباً للمعنى السيميوطيقي، فكانت اللغة موضوع سيبويه في الكتاب، إذ أنها بمثابة النص الذي حاول القارئ اكتشاف آلياته، وصولا إلى دلالته ومغزاه»[4]. كما يرى أنّ اكتشاف اللغة/النظام يتم عبر اكتشاف عناصر التشابه وعناصر الاختلاف سواء على المستوى الصوتي أو الصرفي أو على المستوى الدلالي أو المعجمي. واكتشاف هذين العنصرين الأساسيين لا يتم إلاّ عبر عمليات وطرائق ذات طابع تأويلي في جوهرها[5]. وبالنسبة لسيبويه فإنه لا ينكر أن يكون الاسم هو المسمى من جهة ويكون غيره من جهة أخرى، لهذا فقد استعمل في كتابه كلا الأمران.

يتحدث سيبويه في باب الفاعل الذي لم يتعد إلى مفعوله عن الأسماء فأوقعها موقع المسميات نحو الذهاب، الجلوس، الضرب(...) لأن الألفاظ لا يحدَّث عنها كما أنها لا توصف لأن الأحداث تكون منها، فهو القائل: "وأما الفعل فأمثلة أخذت

من لفظ أحداث الأسماء"، وهذا يحيلنا إلى ما قامت به الباحثة "جوليا كريستيفا" في رأيها بأن السيميائيات هي دراسة الاستبدالات. وأما في حديث سيبويه عن تسمية الحروف بالظروف وغيرها **من الأسماء فهي تدل على المسميات، فقولنا: "هذا عمرو" بمعنى هذا اسم عمرو، كما يمكن القول: "جاءت القرية". كذلك قولنا: "هذه عمرو" أي:** هذه الكلمة اسم عمرو...فالحروف وكذا الظروف هي بمكانة تسميات لمسميات، وهنا يتضّح أنَّ الاسم قد يكون هو المسمى، كما قد يكون غيره على ما تقدم. ومن هذه الأمثلة يتضّح لنا أثر ما قام به سيبويه في نشوء البلاغة العربية – أثر النحو في البلاغة– فهو قد رصد الظواهر التي يتم بها العدول في الكلام، لأنه كان يتناول الجمل والملفوظات، وهذا يحيلنا إلى طرق استعمال اللغة، وخاصة إذا نظرنا في مصطلحي **التوسع والاختصار** الذين يظهران في طرق القول. فالاختصار يكون في اللفظ، أما الاتساع فيكون في المعنى، وهذا ما أدى إلى ظهور المجاز. وهنا يمكن اعتبارهما آليات موظفة من طرف سيبويه، كما كانت الظاهرة موجودة كذلك عند ابن جنِّي في القرن الرابع (ق4 هـ) فيما يعرف بأساليب التوسع على المجاز.

إن حديث سيبويه عن الظروف والضمائر يحيلنا للحديث عن مفهوم الاتساع في اللغة، مع ضرورة فهم الاتساع الذي ربما يكون بالاستناد إلى التأويل، فقولنا:

(مكر الليل والنهار) ⟸ هناك اتساع في حذف "في"، إذ أن أصله (مكر الليل في النهار).

فمفهوم الاتساع في اللغة عند سيبويه يحيلنا إلى السيرورة السيميائية التي نجدها في الدرس السيميائي المعاصر، خاصة ما تحدث عنه "شارل ساندرس بورس" من خلال تلك السيرورة بين الموضوع والممثل والمؤول، كما نجد أيضا حديث سيبويه عن (الحمل على المعنى) وهذا ما يظهر في مستوى التداول عند الغرب في فكرة **الموسوعة والسياق**؛ حيث كان للعرب تقاليد قبلية متعارف عليها، فإذا ما أراد الإنسان كتابة كلام جيِّدٍ فإنه سيستند إليها، وهنا تظهر العملية السيميائية ذات المنحى التأويلي والتي رآى "امبرتو ايكو" أنها تتجلى في مستويين، وهي تحاول أن تفسِّر العالم كأنه كتاب، وتفسر الكتب كأنها عوالم[6].

فقول العرب: (هذا البيت) نستعمله هنا بحمله على المعنى الذي يفسر بتلفظنا به، إضافة إلى الرجوع إلى تقاليد العرب. وكذا الحال بالنسبة للتذكير والتأنيث وكذا العلامات الإعرابية؛ وهنا يتضح مثال سيبويه في قوله: (هذه عمرو) والمقصود هو: (هذه الكلمة اسم عمرو) فالحمل على المعنى هو الذي استفيض الحديث فيه حاليا فيما يُعرف بالموسوعة ودور المتلقي. وحديثنا عن الرجوع إلى طريقة العرب في الحمل على المعنى يقودنا للحديث عن المجاز في اللغة –الاتساع– خاصة وأن علماء المجاز قد عادوا إلى الشعر لتفهم من أجل فهم القرآن الكريم «فالانتقال في دلالة الألفاظ من المجاز إلى الحقيقة ومن الحقيقة إلى المجاز انتقال يتم بالتعارف وهذا التعارف هو الذي يؤدي إلى تثبيت الدلالة اللغوية ويمنحها مشروعيتها الدلالية»[7].

– **الباب الثالث: المسمى بمعنى الاسم الذي يُراد به التسمية:** تختص اللغة العربية بهذا النوع، لهذا يُعتبر كملمح ثراء لها، ويظهر هذا النوع من خلال الاشتقاق الذي نقيس عليه في الفعل الذي يتجاوز ثلاثة أحرف وهو أمر متفق بين البصريين والكوفيين؛ فعندما يكون الاسم مصدرا متضمنا معنى الحدث فإنه يأتي على مثال مفعوله قياساً مطرداً مثل: انطلق انطلاقاً، منطلق/ أدخل إدخالاً، مدخلاً. والمفعول هو مدخَل كقوله تعالى: ﴿وندخلكم مُدخلا كريماً، وكذلك ينطبق على قولنا: سمَّيت الشيء أسميه تسمية فهو مسمى، لهذا نقول: "أعجبني مسمى ابنك عمراً" كما نقول: "أعجبني ابنك محمداً" فيكون الاسم والمسمى والتسمية في هذا الباب ثلاثة أسماء مترادفة على معنى واحد.

إنّ هذا الاشتقاق في اللغة يحيلنا إلى السيميوزيس الذي تحدث عنه "شارل ساندرس بورس" والسيميوزيس ينشأ من خلال السيرورة التي تنبثق عنها الدلالة وهذا انطلاقا من سيرورة الاشتقاق التي تكون انطلاقا من الفعل مروراً بالمستويات الاشتقاقية الأخرى [أزمنة الفعل، المصدر، المشتقات من الفعل...] وصولاً إلى اللفظ "الاسم" المقصود من خلال التركيب الجملي –النحوي–.

فقولنا:

أدخلَ ← يدخلُ ← إدخالاً ← **مُدخلاً.**

سيرورة اشتقاقية نابعة
من توالد الصيغ –الإنتاجية–

وهذا ما نجد له حديثا مستفيضا عند جوليا كرستيفا في حديثها عن توالد الصِّيَغ وكذا نظام الاستبدالات.

– **الباب الرابع: الشيء الواحد مسمى من جهة وتسمية من جهة أخرى:** يكون الاسم في هذا النوع يجري مجرى الجنس والنوع، فهو يقع على جميع الألفاظ التي يُعبَر بها عن المعاني كجوهر وعرض [رجل، فرس، زيد...] فكل واحد منها يُقال له اسم وهو تسمية لما تحته من معنى [الشيء المسمى] فيكون مسمى عند إضافته إلى الاسم الذي فوقه، ويكون تسمية واسماً عند إضافته إلى المعنى الذي تحته. كقولنا: "زيد، إنسان، حيٌّ" فالإنسان هو مسمى يُعتبر واسطة بين زيد وحي، إذا كان حيّاً، كما يُعتبر اسماً إذا كان يُقال له زيد [تسمية له]، أما بالنسبة لـــ "زيد وإنسان" فإنهما يقعان مسميان للحي، إذا كان يُقال على كل واحد منهما ونجد أنّ "الحيّ" هو اسم للإنسان والإنسان الذي هو مسمى له قد تساويا في كونهما اسمين لزيد، فيجوز من هذه الجهة أيضا أن يُقال: إنّ الاسم هو المسمى على ضرب من التأويل وإن كان غيره من جهة أخرى:

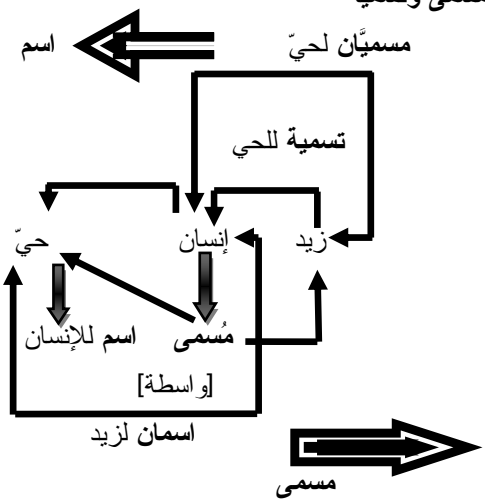

مخطط توضيحي لتعالق الاسم والمسمى والتسمية

يتضح هذا التعالق بين الاسم والمسمى والتسمية حين يكون الشيء تارة مسمى وأخرى اسما، وهنا يحضرني في هذا النوع من العلاقة بين الاسم والمسمى حديث "رولان بارث" عن الأنظمة الدلائلية في كتابه "مبادئ في علم الأدلة" أين طبَّق ثنائيات لسانية على أنظمة دلائلية: اللسان/ الكلام، الدال/المدلول، الشكل/المادة... وقد طبَّق هذه الثنائيات على أنظمة مختلفة: الطعام، اللباس، الأثاث، قانون المرور[8]. فقد تحدث عن نظام اللباس وكيف يكون هذا اللباس تارة لساناً – بالمفهوم اللساني– وتارة أخرى يكون كلاماً – بالمفهوم اللساني– ولقد كان سعي رولان بارث من خلال أطروحته هذه إلى نقد ونقض تلك المحايثة التي سادت اللغة في النظام الثنائي من منظور اللسانيات البنيوية؛ لهذا سعى الرجل –رولان بارث– إلى الانفتاح على الدلالة التي لا يمكن القبض عليها – وهذا ما انتهجته أيضا جوليا كرستيفا– ضمن سيرورة تأويلية يكون منطلقها اعتبار اللغة نظام من العلامات القابلة للتأويل، كما يمكننا الوقوف عند حديث "رولان بارث" عن نظامي التقرير والإيحاء؛ فالمستوى التقريري في الدال والمدلول [الاسم والمسمى] ينتج عنه الدلالة الأولى ثم عن طريق التأويل وإعمال الذهن فإننا ننتقل إلى المستوى الإيحائي الذي

سماه "رولان بارث" بالأسطورة بنوع من الإيديولوجيا، فقولنا: "زيد إنسان حيّ" يكون "زيد" اسم لإنسان، و"الإنسان" مسمى لـــ "زيد" ولـــ "حيّ"، وهنا نكون في المستوى التقريري – بالمفهوم البارثي–:

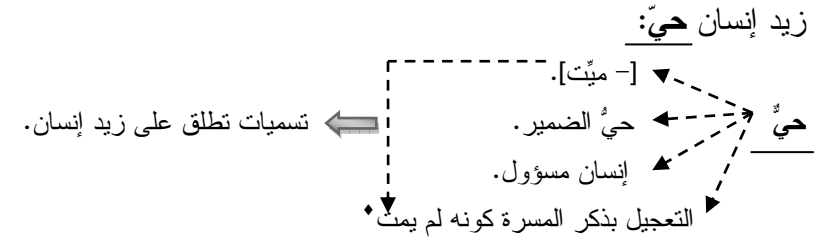

وهنا نستحضر أيضا حديث "أمبرتو إيكو" عن **التأويل والموسوعة**، إذ نجده يؤكد أن «إعادة استكشاف الفكرة الأصلية للعلامة لا يقوم على مبدأ المساواة أو التضايف الذي نسعى إلى إقامته بواسطة السنن أو حتى التوافق بين التعبير والمحتوى، وإنما على العكس من ذلك فإنها قائمة على مبدأ الاستدلال والتأويل وديناميةالسيميوزيس»[9] فحينما نقول: "زيد إنسان حيٌّ" فإن القارئ لن يكتفي بالمعنى التقريري المباشر للجملة وإنما عن طريق التأويل يكتشف المعنى المقصود من مسمى زيد بـــ إنسان حيّ وهذا ما ذهبت إليه جوليا كرستيفا في قولها بأن السيميائيات هي دراسة الاستبدالات[10].

في نهاية الرسالة انتهى البطليوسي – بعد أن بيَّن أن مسعاه كان تبيان كيفية القول إنّ الاسم هو المسمى وكيفية القول أنه غيره، وأن كل واحد من القولين صحيح– إلى أن هذه المفاهيم تتداخل دلاليا بضرب من التأويل، هذا التأويل الذي كان ولازال مصدر إلهام المفكرين الغربيين بداية من سيميوزيس بورس وصولا إلى آخر الأبحاث ضمن نظرية الموسوعة والبحوث الإدراكية التي استندت إليها سيمياء المتصل.

3– مقصدية الاسم والمسمى: بعد اطلاعنا على مضمون رسالة البطليوسي توصلنا إلى القول بإمكانية قراءة مضمون هذه الرسالة التراثية تماشيا مع آليات المنهج السيميائي الحديث؛ ضمن الحديث عن مسار السيرورة التأويلية للعلامة

–وهنا تتمثل العلامة في الاسم والمسمى– لنقف عند محطات مكنتنا من إيجاد نقاط التقاء وتقارب بين آراء البطليوسي وما وجدناه عند "بورس، رولان بارث، جوليا كرستيفا، أمبرتو إيكو..." لتتضح لنا أبعاد المستوى السيميولوجي للغة في أهم عناصرها وهما الاسم والمسمى، أو ما يُعرف بالدال والمدلول.

لكن إذا أردنا الحديث عن القصد في نشوء ثنائية الاسم والمسمى نتساءل هاهنا عن أثر القصد في نشوء العلاقة بين الاسم والمسمى؟ فهل هذه العلامة مقيدة بقصدية الأداء أو بإرادة من يصطنعها ويستعملها، أم أنها متحررة من هذه القصدية وممتنعة عن إرادة صاحبها؟.

يظهر المعنى عند القدامى ملازما للقصد ولاسيما ما اتصل بالكلام، والذي يعبِّر عن الدلالة القارة في النفس، وهي دلالة قد تُراد لذاتها وقد تُراد لشيء آخر تتمثله في ذهن المخاطَب، وهنا نخرج إلى المستوى البلاغي والتواصلي للغة ضمن التوجه التداولي[11]. كما أن المرجع عامل من العوامل التي يمكن أن نميِّز بها شكل الدال في كل من العلامات الاعتباطية والعلامات التعليلية، فقد أظهرت دراسة "أوجدن وريتشاردز" أهمية المرجع في كتابهما "معنى المعنى"، فقد حاولا مقاربة إشكالية المعنى، وقد رأيا بأنّ «نظرية العلامات عندما أغفلت تماماً الأشياء التي تحل العلامات محلها قطعت أواصرها بمناهج الإثبات العلمي»[12]. فإذا أخذنا علامة لغوية من مثل اسم "زيد" فإننا نجد أن الاسم إنما سمي اسما لكونه علامة على مسماه، قد يدل على صاحبه، لهذا انتهى بعض النحويين إلى تعريف الاسم على أنه ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة، وفي اللغة نقول: سمة الشيء أي علامته[13] وهنا نجد مجموع أسماء الأشخاص، الأمكنة، البلدان، وكذا عناوين المؤلفات، دون الاكتفاء بالنسق المعجمي أو ما يُعرف بالقاموس أو المفهوم على حد تعبير "أمبرتو إيكو"، وإنما يتوجب الخروج إلى الدلالة بالاقتضاء أو ما يُعرف بالموسوعة أو الماصدق، «إذ تعتبر الموسوعة مسلمة سيميائية، إنها المجموعة المسجلة لجميع التأويلات، ويمكن تصورها موضوعيا على أنها مكتبة المكتبات

حيث تكون المكتبة أيضا أرشيفا لجميع المعلومات غير اللفظية التي تم تسجيلها بطريقة من الطرق، من الرسوم الصخرية وصولا إلى مكتبات الأفلام... ثم إن الموسوعة باعتبارها كلية للتأويلات تتضمن أيضا تأويلات متناقضة»[14].

نجد عند العرب القدامى تنبها إلى الخاصية التداولية التي تتميز بها الأسماء على اختلافها، ومن هؤلاء نجد تنبه الجاحظ إلى الخاصية التداولية للأسماء التي تستعمل من قبل الناس فيما بينهم بغرض تحقيق أغراضهم، فالأسماء تجعل هناك ترتيبا في العملية التخاطبية كما تجعل الدلالة تنتقل من المواضعة إلى الاقتضاء، وهذا ما تحدث عنه البطليوسي في الباب الأول من رسالته في أن الاسم هو غير المسمى وإنما تحقيقاً للمواضعة والاقتضاء وفق الأغراض؛ فاسم العلم مثلا وإن اختص بشخص بعينه "زيد" مثلا أو "عمرو" فإنه قد يدل على أشخاص آخرين، وهنا تصبح علامة اسم العلم مرتبطة بالسياق الذي تظهر فيه فقولنا مثلا "أخي زيد" أو "أبوك عمرو" يقتضي أني خصصت إنسانا معينا يحمل هذا الاسم دون غيره من حاملي هذا الاسم وهذا بالاستناد إلى السياق الذي تم فيه التلفظ بهذه العبارة. إلا أنه بالنسبة للعلاقة بين الشخص الواقعي وبين اسمه تبقى علاقة اعتباطية، وإذا ما تم التفاهم بين الأشخاص لاستعمال علامات معينة من أجل التفاهم فهنا يختص المعنى بالقصد من وراء انجاز ذلك التفاهم، وهذا ما أشار إليه الجاحظ[15]. إذ يبدي الجاحظ إشارة لطيفة بخصوص أفراد الجماعة باستعمالهم أسماء ليجعلوها علامات للتفاهم. وهذا حال ما نجده متداولا فيما يعرف بـــ (كلمة السر mot de passe) وعادة ما تكون العلاقة بين الدال والمدلول (الاسم والمسمى) تعليلية كقولنا: **أبو هريرة لعلَّة حمله القطة/ الجاحظ لعَّة جحوظ عينيه/ هاشم لكونه هشَّم الثريد** ومن ثمة أصبح هذا الاسم يُطلق على هذا الشخص وذلك بكيفية اعتباطية؛ وكذا حال تسمية أسماء الأماكن فمثلا: تسمية "**مكة**" متعلِّقة بالتصور الديني عبر مراحل تاريخية، وهذا يخرجنا إلى مفهوم الموسوعة عند أمبرتو إيكو "فالشيء بوصفه علامة دالة على شيء آخر يكون هو المرجع من حيث هو ذاك الشيء الآخر المعطى ولا يتحدد

بالضرورة بمرجع الشيء الذي كان في البدء علامة دالة، لأنه ليس هو المقصود بذاته كما هو الشأن بالنسبة إلى اسم (زيد) أو (مكة)، فـــ (زيد) في الأمثلة النحوية هو فاعل لا يهم النحويين ما إذا كان شخصا بعينه، أما عند البلاغيين والسيميائيين فإنّ معرفة زيد أمر ضروري للوقوف على مقصدية الخطاب، إن من جهة المخاطِب أو المخاطَب، وذلك بإعمال الذهن وفق سيرورة تأويلية باستثمار آليات مختلفة (الموسوعة، السيميوزيس، التقرير، الإيحاء..."[16]. وإذا كان حديثنا عن التسمية فإنَّ هذه العملية جزء لا يتجزأ من المجاز وبخاصة الاستعارة، هذه الصورة البلاغية التي كان ينظر إليها في القديم على أنها صورة من صور تنوعات المعنى في استخدام الكلمات أو ما يعرف بعملية التسمية، فالاستعارة وعملياتها أشبه باللعبة اللغوية التي تغطي التسمية[17] وهنا يتضح ارتباط التسمية بالمجاز، فغالبا ما تُطلَق التسمية على شيء ما بالاستناد إلى سمة معينة أو بالانطلاق من قصد معين.

نخرج قليلا من إطار التأويل إلى نطاق التأثير لنلمح أن ذلك التأثير يتعدى العلاقة الثنائية بين الاسم والمسمى إلى التأثير في أذن السامع:

فلنتأمل مثلا لفظ "سعيد" كيف تدل الكلمة على معناها، ثم لنتأمل لفظ "شقي" كيف تدل (الشين والقاف والياء) على معنى مكروه من النفس، ولو ذكرنا كلمة خنزير لشخص يجهل معناها ومن ثمّ سألناه عن حسن وقبح هذه الكلمة لكان تأثير تنافر حروف هذه الكلمة في نفسه تأثير قبيح ، وهنا نستحضر ما قام به "رولان بارث" في نظام الطعام، حين طبَّق قواعد الإقصاء والانتقاء المتواجدة في اللغة على نظام الطعام فيما يُعرف بالحلال والحرام في المأكولات –المجتمع الإسلامي مثلا– فكما أنه ليس كل الطعام حلال للإنسان وإنما تحدده مواضعاته الدينية والاجتماعية والثقافية، وأنَّ بنيته تستجيب لقانون التقابل والجمع والتركيب وبلاغة الاستعمال؛ وهذا ملمح اختلافه عن دي سوسير، فكذلك الشأن بالنسبة للأسماء والمسميات، فإنّ الأخلاق والأعمال والأفعال القبيحة تستدعي أسماء تناسبها في حين أنَّ أضدادها

تستدعي أسماء تناسبها أيضا، لهذا يرى أكثر السفلة كما يقول ابن تيمية أسماؤهم تناسبهم كاسم (أبو لهب) وأنَّ أكثر العلية أسماؤهم تناسبهم كاسم (محمد) – صلى الله عليه وسلم– فإذن علاقة الاسم والمسمى لا تنحصر في هذه الثنائية الاعتباطية التعليلية وإنما تعطي مجالا لعامل أساسي لطالما أُغفل في الدراسات المحايثة البنيوية، ألا وهو السامع والمتلقي. ولطالما كان البطليوسي في مقام استحضار دور المخاطَب في تقرير المعنى في نفس المخاطِب.

أخيرا...

تعتبر آراء البطليوسي في رسالته النحوية هذه آراء رجل نشهد له بالنبوغ فقهيا ونحويا، نبوغ نشهده عنده بوقوفنا على رأي له حينما حاول التوفيق بين آراء متضاربة في مسألة الاسم والمسمى؛ قدَّم لها حججا وآراء وشواهد احتكم من خلالها إلى آليات النحو، المنطق، العقل والدين؛ كيف لا وهو الذي لم يتشيَّع لرأي دون آخر وإنما لمحنا لديه نوعا من الموضوعية في سرد آرائه جعلته يلِّم بحيثيات المضمون العام في إطار تداولي، تأويلي جعلاه يكون وفق سيرورة منطقية في الانتقال بين ثنايا الرسالة دون الميل أو التشيّع، مبرزا تمكنِّه من الحجة المقنعة والرأي الصائب بالاستعانة بالآليات المحاججة في الاستشهاد بأمثلة توضيحية، كما لمحنا لديه تفكير سيميائي جعلنا نتقصى من خلاله مواطن التقائه مع الآراء الحديثة في السيميائية وفلسفة اللغة عامة (التداولية، السيميائيات، اللسانيات...) لنقف عند رأي نتبناه أخيرا مفاده يكمن في ضرورة استعمال آليات المناهج الحديثة في قراءتنا لتراثنا خدمة له وتحيينا له مع الدرس اللساني المعاصر.

هوامش البحث:

1– هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي نسبة إلى مدينة بطليوس، وكنيته أبو محمد، ولد في بطليوس عام 444 هـــ؛ وقد تلقى فيها علومه وثقافته وبقي فيها حتى نبوغه، توفي سنة 637.

من أهم مؤلفاته:

– الاقتضاب في شرح أدب الكتاب.

– الانتصار ممن عدل عن الاستبصار.

– الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل.

– المثلث في اللغة. (ينظر: ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق محمد باسل عيون السود.

2– الاسم والمسمى في حديث ابن بطليوسي يقابل الثنائيات المعروفة في الدراسات اللسانية الحديثة من مثل: الدال والمدلول، التقرير والايحاء...

3– نصر حامد أبو زيد، اشكاليات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1 2001م، ص102.

4– المرجع نفسه، ص 185.

5– م ن، ص ن.

6– أحمد يوسف، السيميائيات الواصفة، المنطق السيميائي وجبر العلامات، منشورات الاختلاف ص56.

7– سيزا قاسم، نصر حامد أبو زيد، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، مدخل إلى السيميوطيقا، دار إلياس العصرية، القاهرة، ص 117.

8– رولان بارث، مبادئ في علم الأدلة، ترجمة: محمد البكري، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1986م.

♦– التعجيل بذكر المسرة غرض بلاغي يتعلق بالتقديم والتأخير في الخطاب –النص–.

9– أحمد يوسف، السيميائيات الواصفة، المنطق وجبر العلامات، ص77.

10– ينظر: جوليا كرستيفا، recherche pour une semanalyse، ضمن مقالات الكتاب.

11– أحمد يوسف، المرجع نفسه، ص83.

12– سيزا قاسم، نصر حامد أبو زيد، المرجع السابق، ص 23.

13– أحمد يوسف، المرجع نفسه، ص 84.

14– أمبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، ترجمة: أحمد الصمعي، المنظمة العربية للترجمة لبنان، ط1، 2005م، ص 189.

15– أحمد يوسف، المرجع نفسه، ص85.

16– أحمد يوسف، المرجع نفسه، ص 88.

17– بول ريكور، نظرية التأويل، الخطاب وفائض المعنى، تر: سعيد الغانمي، ص 86.